شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

فشل الحكومة له آباء كثيرون

لستُ من جماعة رئيس الوزراء نوري المالكي كما يعرف الجميع (جماعته، قصار النظر وأصحاب المصلحة على السواء، يعتقدون أنني وهذه الصحيفة من أعدائه)، ولا أريد أن أكون من جماعة أي رئيس وزراء أو رئيس دولة أو وزير، فحرية الصحفي والكاتب أثمن من كل العطايا والهبات والمنح والامتيازات والتسهيلات التي يُمكن أن تترتب على علاقة تبعية لرئيس أو رئيس وزراء أو وزير وأمثالهم.

مع هذا لا أظن ان المسؤولين في التحالف الوطني أو الناطقين باسمه رسمياً أو من دون تخويل لهم الحق في التشبه بنا وتوجيه اللوم بنبرة قوية إلى رئيس الوزراء وحكومته كلما برز مظهر فاقع من مظاهر فشل الحكومة، وبخاصة في ميدان الأمن كما حصل مع تفجيرات أول من أمس الإرهابية وقبلها حادث الفرار الكبير من سجن تكريت، حيث تسابق بعض نواب التحالف الوطني والمسؤولين فيه إلى لوم الحكومة عن فشلها الأمني.

دائماً وفي كل زمان ومكان النجاح له آباء كثيرون فيما الفشل يبقى يتيماً والجميع يتبرأ منه، بيد أن قوى التحالف الوطني ليس في وسعها التبرؤ من فشل حكومة المالكي المتواصل والمتفاقم. هم جميعاً آباء شرعيون لهذا الفشل، فالحكومة حكومتهم في المقام الأول. هم جميعاً من استنجدوا بآيات الله وحجج الإسلام ومن هم في مرتبة أدنى من "الموامنة" واستخدموا الرموز والشعارات الدينية والمذهبية لتحشيد الناس وإقناعهم بالتصويت على الهوية الطائفية في الانتخابات. وهم جميعاً من سعوا إلى إنشاء كتلة برلمانية كبيرة بهوية طائفية ليتكرس الطابع الطائفي المدمّر للعملية السياسية وينزع كل عنصر وطني فيها، وهو ما نُقلت عدواه الى الدولة برمتها ويراد له أن يتأصل في المجتمع أيضاً.

حكومة تقوم على المحاصصة الطائفية وتكرّس في عملها اليومي تقسيم الدولة والمجتمع تقسيما طائفياً مذهبياً لا يمكن أن تحقق أي نجاح على أي صعيد وفي أي ميدان وفي أي وقت. هذا ما ينبغي أن يدركه زعماء التحالف الوطني والمتحدثون باسمه ونيابة عنه والذين غمزوا من قناة المالكي وحكومته أو قالوها صراحة بعد وقوع حادث تكريت وتفجيرات أول من أمس متحدثين عن فشل الحكومة في حفظ الأمن والحد من أعمال الإرهاب.

عندما طُرحت منذ أشهر فكرة مساءلة السيد المالكي وحتى سحب الثقة من حكومته عن إخفاقاتها وقف زعماء التحالف والمتحدثون باسمه ونيابة عنه بالمرصاد لذلك (في العلن، ونحن نعرف إنهم في السر أشد بغضاً للمالكي ممّن بادروا إلى طرح فكرة المساءلة وسحب الثقة).

التحالف الوطني، بائتلافاته وقواه وزعمائه كافة، مسؤول مسؤولية مباشرة وكاملة غير منقوصة عن كل فشل لحكومة السيد المالكي، لأنهم الشركاء الأكثر أسهماً في هذه الحكومة، وليس في وسعهم التنصل من هذه المسؤولية.. ليس في وسعهم أن يشاركوا المالكي في أبوة النجاح والتبرؤ من الفشل.

نعم حكومة المالكي فاشلة، والدولة التي تقودها هذه الحكومة فاشلة، وهو فشل التحالف الوطني في المقام الأول وفشل كل القوى المشاركة في الحكومة وفي البرلمان الفاشل هو الآخر بامتياز ثم هو فشل للطائفية السياسية التي سعى التحالف الوطني ولم يزل لتكريسها.

طالباني يبدأ لقاءاته بالجعفري والحكيم ويستمع إلى تصوّرات جميع الأطراف

□ بغداد/ المدى

في إطار اللقاءات التي يواصل إجراءها رئيس الجمهورية مع قيادات الأحزاب والقوى والكتل السياسية، التقى فخامة رئيس الجمهورية جلال طالباني أمس الاثنين سماحة السيد عمار الحكيم رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي والوفد المرافق له واستمع رئيس الجمهورية في اللقاء إلى وجهة نظر المجلس الأعلى الإسلامي وتصورات وآراء السيد الحكيم بشأن مختلف المشكلات التي تعترض مسار العملية السياسية.

وجرى خلال اللقاء التأكيد علي أهمية تفعيل الحوار الايجابي البناء بين الأطراف الوطنية على قاعدة من التفاهم الاخوي على اساس الشراكة في بناء البلاد وتجاوز العقبات والخلافات اعتمادا على الدستور وما تمخض في اتفاقات القوى الوطنية

وكان رئيس الجمهورية قد بدأ أمس الأول لقاءاته مع قادة القوى والكتل، حيث استقبل الدكتور إبراهيم الجعفري رئيس التحالف الوطني.

وجرى خلال اللقاء استعراض مجمل الإشكالات العقدية بين الأطراف السياسية والاستماع إلى وجهة نظر التحالف الوطني بصددها.

جانب من اللقاء الذي جرى بين الرئيس طالباني والجعفري

كما تم خلال اللقاء تبادل الآراء والأفكار العملية من أجل الوصول إلى قواسم مشتركة عبر حوار وطني ايجابي ومنتج بين الجميع وصولا إلى حل جميع المشكلات التي تعيق تطور العملية السياسية، ويجعل الجميع بمستوى المسؤولية إزاء ما يتعرض له البلد من تحديات وما يتطلبه بناء الدولة من قاعدة أساسية مشتركة للتصورات والرؤى التي تعتمد الدستور منطلقا وتأخذ بعين الاعتبار جميع الاتفاقات بين القوى الوطنية في مجلس النواب والحكومة. وقد حيا الجعفري بدوره عودة رئيس الجمهورية إلى العاصمة بغداد، مؤكدا أهمية هذه العودة في هذا الظرف من أجل أن يواصل الرئيس دوره الحيوي المنتظر للعمل من أجل تفاهمات وطنية تستوعب المشكلات وتضع الحلول عبر التعاون بين جميع الأطراف والقوى والكتل.

رئيس الوزراء هدّد بحل الحكومة.. وسياسيون يصفونه بالدكتاتور

العراقية والأحرار: على المالكي أن يستقيل إذا أراد حكومة أغلبية

□ بغداد/ مؤيد الطيب

اعتبر رئيس الوزراء نوري المالكي أن وضع الحلول للأزمة السياسية الحالية يكمن في خطة لتشكيل حكومة أغلبية سياسية، حيث قال في لقاء بثّته إحدى الفضائيات بأنه يعمل على تشكيل حكومة أغلبية "لأن صورة الديمقراطية مقلوبة بسبب حكومة الشراكة الوطنية".

من جانبهم، انتقد نواب وسياسيون تصريح رئيس الحكومة، معتبرين أن المسؤولية تقع عليه هو وحده ويجب أن يقدم استقالته وبعد ذلك يفكر في حكومة الأغلبية، واصفينَ المالكي بالدكتاتور، مستبعدين في الوقت نفسه تحقيق حكومة الأغلبية في ظل المحاصصة الطائفية. وأكد المتحدث باسم ائتلاف العراقية النائب حيدر الملا في اتصال مع "المدى" أن "الحكومة الحالية كواقع حال هي حكومة شراكة وطنية تم تأسيسها على خلفية اجتماع أربيل، فإذا أراد رئيس الوزراء أن يشكل حكومة أغلبية سياسية، فعليه الذهاب في تقديم خطة استقالته واستقالة حكومتهِ أولاً ثم الذهاب لتشكيل حكومة الأغلبية".

فيما أكد عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي جاسم الحلفي أنه "ليس من الممكن أن تكون هناك حكومة أغلبية مادامت العملية السياسية مبنية على أساس المحاصصة الطائفية، فالانتخابات تخاض على أساس الكتل الانتخابية، وهذه الكتل تتفق على مصالح شخصية بحتة يترتب على أساسها توزيع المناصب والنفوذ بعد فوزهم بالانتخابات، لذلك فأن الحكومة لا تتشكل على أساس أحزاب وتستطيع أن تحدد دورها وتشكيل حكومة الأغلبية".

وأضاف الحلفي في تصريح لـ"المدى" إن "حكومة الأغلبية يتم تشكيلها على أساس المواطنة وأحزاب سياسية تتنافس في ما بينها على أساس البرامج الانتخابية التي تصب في مصلحة المواطن، لذلك لا يمكن أن يتغير الواقع السياسي الذي هم أنفسهم وضعوه، وهو واقع المحاصصة وواقع التراضي وتوزيع المناصب، فلا وجود لأمل في أن تتشكل حكومة أغلبية لا في هذا الواقع الذي نعيشه ولا في أي وضع قادم ما دامت اللعبة السياسية مستمرة على أساس المحاصصة".

بينما أكد أمين عام حزب الأمة العراقية مثال الآلوسي إنّ "رئيس الوزراء نوري المالكي يحاول دائماً أن يقول ويوضح بأن الحكومة فاشلة، ويهدد بحكومة الأغلبية من أجل أن يسيطر ويتحكم بالجميع ويكون الولاء له فقط، ويكون كلامه هذا ورقة ضغط على جميع الكتل السياسية".

وأضاف الآلوسي في تصريح لـ"المدى" إن "هناك حقيقة لا يمكن غض النظر عنها، وهي حقيقة الملف الأمني الذي أثبت فشله وكشف عن عدم احترام لروح المواطن، لافتقاره إلى خطة إستراتيجية وهذه من مسؤولياتِ المالكي، ويجب عليه أن يعترف بفشله أولاً، ثم المطالبة بحكومة أغلبية، فمن الغريب أن تكون القوات الأمنية غير قادرة على حماية المواطن بينما تستطيع أن تحمي حكومة المالكي".

وأكد الآلوسي أن "ما يفعله رئيس الوزراء هو محاولة بائسة، وتؤشر نزعة دكتاتورية، وهو ما تفسره المحاولات الدائمة في رمي أخطائه على المواطنين وعلى الأحزاب المتصارعة معه على السلطة". النائبة عن كتلة الأحرار مها الدوري قالت خلال مؤتمر صحافي عقدته، أمس، في مبنى البرلمان وحضرته "المدى"، إن "على الائتلاف الوطني عقد اجتماع طارئ لاستبدال المالكي كونه المسؤول الأول عن الفشل الأمني الذريع في البلاد". متسائلة "إلى متى يقف الائتلاف مع المالكي وأبناؤنا يذبحون منذ ست سنوات؟ وإلى متى يريد أن يستمر بالحكم ويريد الآن أن يشكل حكومة أغلبية سياسية"، مطالبة بـ"استبداله بشخصية شيعية".

يأتي ذلك بعد أن أكد المالكي أمس أنه يعمل جاهداً في سبيل عدم تكرارِ تجربة حكومة الشراكة الوطنية، معتبراً أنها أصبحت محاولة لعرقلة العمل.

وقال المالكي في مقابلة مع قناة روسيا اليوم الفضائية، إن "تجربة حكومة المشاركة تحولت من المشاركة في العمل والإنجاز إلى محاولة للإعاقة وعدم الإنجاز"، موضحاً أن "هيمنة الأقلية السياسية أصبحت تسيطر على الأكثرية". واعتبر المالكي أن هذا الأمرِ يعد "صورة مقلوبة للديمقراطية"، مؤكداً "أنني أعمل على ألاّ تتكرر هذه التجربة مرة أخرى". وكان المالكي قد أعلن، نهاية العام الماضي، أن العراق أمام خيارين فقط، إما الاحتكام للدستور أو الذهاب إلى حكومة أغلبية، معتبراً أن حكومة الشراكة "مكبلة"، فيما أكد أن ما كان يحصل خلال الأعوام الماضية من مرحلة التوافقات لم يعد يصلح.

وأكد المالكي، في ٢٣ آب ٢٠١١، أن الحكومة والدستور العراقي بنيا على أساس قومي وطائفي، وفيما أشار إلى أن الدستور تضمن "ألغاما بدأت تتفجر وليس حقوقاً"، دعا إلى تعديله بما يحقق دولة المواطنة واعتماد الأساس الوطني والانتماء للوطن بعيدا عن بقية الانتماءات.

وكان النائب عن ائتلاف دولة القانون علي الشلاه، وهو مقرب من المالكي قد لوح، في أيار ٢٠١٢، بتشكيل حكومة أغلبية إذا أصر بعض الأطراف على سحب الثقة من رئيس الحكومة.

يذكر أن البرلمان العراقي منح في جلسته التي عقدت في ٢١ كانون الأول ٢٠١٠، الثقة لحكومة غير مكتملة يترأسها نوري المالكي، بسبب عدم التوصل إلى اتفاق بين الكتل السياسية على أسماء الذين سيتولون إدارة الوزارات الأمنية.

المقترح يشمل يهود العراق في مناسباتهم الرسمية

١٤٠ عطلة رسمية في العام في قانون نيابي

□ بغداد/ محمد صباح

لم يلق مقترح قانون العطلات الرسمية اتفاقا سياسيا ودينيا بعد وصوله من قبل الحكومة إلى مجلس النواب مطلع عام ٢٠٠٨، وفيما تتحفظ بعض الكتل النيابية على بنود القانون التي تعدها معرقلة لنشاطات الدولة، برز خلاف آخر بين الوقفين الشيعي والسني حول إدراج عيد الغدير ضمن الأعياد الوطنية، ويعرف الغدير عند الشيعة، انه يوم تنصيب الإمام علي بن أبي طالب، خليفة على المسلمين.

وتشير المادة (ثانياً) من الدستور، إلى "الحفاظ على الهوية الإسلامية لغالبية الشعب، كما ويضمن (الدستور) كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية، كالمسيحيين، والآيزديين، والصابئة المندائيين".

وبحسب نواب في البرلمان العراقي فان أيام العطل الرسمية بحسب القانون بلغ عددها ١٤٠ يوما من أيام السنة، وهو ما لا يشهده بلد آخر.

وتنص المادة (١٢) من الدستور، ثانيا، (تنظم بقانون، الأوسمة والعطلات الرسمية والمناسبات الدينيةً والوطنية والتقويم الهجري والميلادي).

واشار رئيس لجنة الاوقاف النيابية علي العلاق في تصريح لـ "المدى" الى ان "هذه العطل هي السبب الرئيس في الخلاف بين المكونات الدينية حول المناسبات ذات الطابع الديني التي من الممكن احالتها الى المحافظات لكي تعطى كل محافظة الحق في ان تقيم المراسم الدينية الخاصة بها".

من جانبه يرى النائب الكردستاني، عضو لجنة الأوقاف الدينية حميد بافي، ان "قانون العطل الرسمية من القوانين المهمة التي كان من المفترض اقرارها في الفترة السابقة الا ان هناك اعتراضات لدى الكتل السياسية على بعض من فقراته".

وكشف بافي لـ"المدى"، أن "الكتل النيابية توصلت الى ضرورة الالتزام بالنظام الاتحادي الفدرالي الذي يوزع الصلاحيات على المحافظات والاقاليم وهي التي تقرر هذه العطل".

واضاف ان "هناك عطلا خاصة بمكون ديني معين يجب تركها للمحافظات والأقاليم ولهم صلاحيات اقرار العطل بالنسبة لمؤسسات الدولة في محافظاتهم، وهو الحل المناسب الذي اتفقنا عليه مؤخرا".

وأوضح ان "الاختلافات بين السنة والشيعة في اقرار قانون العطل هو تحديد يوم المولد النبوي، حيث يطالب المكون السني ان يكون في ١٢ جمادى الاولى اما الشيعة فتطالب أن يكون في ١٧ جمادى الاولى والفرق هو سبعة ايام".

ويتابع عضو لجنة الاوقاف ان "من بين اكبر الخلافات التي عرقلت هذا القانون، مطالبة الطائفة الشيعية بيوم الغدير كعطلة رسمية وهي مبايعة الإمام علي كخليفة على المسلمين وعلى اثر ذلك طالبت الطائفة السنية بيوم (السقيفة) كعطلة رسمية وهو اليوم الذي شهد مبايعة الخليفة الاول لدى المسلمين ابي بكر خليفة لهم من بعد الرسول".

الى ذلك استبعد عدد من البرلمانيين حاجة العراق الى حزمة تشريعات اخرى بخصوص تعطيل المؤسسات الرسمية التابعة للدولة.

فالنائبة عن العراقية الحرة كريمة الجواري اشارت في حديثها لـ"المدى"، الى ان "العراق لا يحتاج في الظروف الحالية الى تقنين العطل، لأن الموطن العراقي بحاجة الى تقديم الخدمات والتحسين من احواله بدلا من انشغال الكتل السياسية ومجلس النواب بهذه التفاصيل الشائكة". وعدّت الجواري مناقشة النواب لقانون العطلات الرسمية "سببا في تأخير خدمة المواطنين، من دون اقرار القوانين المهمة التي تمس حياتهم وتوفر لهم الخدمات".

النائبة الجواري رفضت من جانبها شكل القانون ومضمونه واتهمت، "القوات الاميركية التي أتمت انسحابها من العراق مطلع العام الحالي بدعم يهود العراق للمطالبة بعطل دينية ورسمية لهم ضمن هذا القانون".

اما عضو لجنة الأوقاف شريف سليمان فقد طالب بـأن "يشمل القانون منح القوميات والديانات الأخرى العطل والمناسبات الدينية مثل الآيزيدية والصابئة والمسيحية وحتى الطائفة الموسوية (اليهودية) لأن القانون شامل للجميع".

وتابع سليمان في تصريح لـ"المدى"، أن "هناك مطالب من قبل بعض القوى السياسية حول ادراج حقوق كل الطوائف ومنها اليهودية ضمن هذا القانون بثلاثة اعياد، هي يوم الكفارة وعيد الفصح وعيد المظلة".

وأوضح ان "من اشترط ادخال العطل اليهودية ضمن هذا القانون هم مجموعة أعضاء في مجلس النواب من دون ان يذكر أسماءهم".

وكان مجلس الوزراء قد حدد مشروع قانون العطلات الرسمية في شباط ٢٠٠٨ بعد إلغاء ثلاث عطل رسمية كانت موجودة في عهد نظام صدام حسين، وحدد يوم الثالث من تشرين الأول ليكون العيد الوطني. ويمثل تاريخ الثالث من تشرين الأول عام ١٩٣٢ يوم قبول العراق كعضو في عصبة الامم وانتهاء الانتداب البريطاني والذي بدأ منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨.

وكان البلد يحتفل قبل العام ٢٠٠٣ باليوم الوطني في السابع عشر من تموز، وهو اليوم الذي تولى فيه حزب البعث المحظور الحكم في العراق عام ١٩٦٨ ، بانقلاب ضد حكومة الرئيس الاسبق عبد الرحمن عارف.

وبسقوط نظام صدام حسين ودخول قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الامريكية في العام ٢٠٠٣ الى بغداد قرر مجلس الحكم العراقي الذي انشئ برعاية أميركية آنذاك اعتبار يوم التاسع من نيسان، وهو اليوم الذي دخلت فيه قوات التحالف بغداد، يوما وطنيا.

وينص قانون العطل والرسمية على الغاء بعض العطل السابقة، وينص مشروع القانون الجديد على ان تكون الايام التالية عطلا رسمية: الجمعة والسبت من كل اسبوع، والأول من محرم الحرام رأس السنة الهجرية، والعاشر من محرم الحرام، يوم عاشوراء، والثاني عشر من ربيع الأول المولد النبوي الشريف، والخامس عشر من شعبان يوم الانتفاضة الشعبانية، والاول من شوال ولغاية الثالث منه عيد الفطر المبارك، والعاشر من ذي الحجة ولغاية الثالث عشر منه عيد الاضحى المبارك، والاول من كانون الثاني رأس السنة الميلادية، والسادس من كانون الثاني عيد الجيش، والحادي والعشرين من آذار عيد نوروز، والاول من ايار، عيد العمال العالمي، والرابع عشر من تموز، اعلان تأسيس جمهورية العراق، والثالث من تشرين الاول، يوم الاستقلال – العيد الوطني لجمهورية العراق .

وحول اعياد "المسلمين" الفطر والاضحى، ينص مشروع القانون على انه في حالة اختلاف ديواني الوقف الشيعي والسني، يعد اليوم الاول الذي يحدده ديوان الوقف المختص عطلة رسمية تمتد الى نهاية اليوم الاخير الذي يحدده ديوان الوقف الآخر. على ان لا تزيد في جميع الاحوال على خمسة ايام. كما يخول مشروع القانون مجالس المحافظات التي تقع ضمنها المدن المقدسة (النجف الاشرف وكربلاء والكاظمية وسامراء) تحديد عطلة رسمية فيها قبل وبعد العطل الرسمية الدينية المذكورة اعلاه على ان لا تزيد على ثلاثة أيام.

وبخصوص المناسبات الدينية للمكونات غير المسلمة للشعب العراقي، فقد أبقى مشروع القانون على العطل المعتمدة حاليا باعتبار الأيام أدناه عطلا رسمية (اضافية) لكل من الطوائف، المسيحية، والصابئية، والموسوية (اليهودية)، والايزيدية.

الكردستاني يعدّ عمل اللجنة فرصة أخيرة

الطاقة النيابية: المخاوف مستمرة من قانون النفط والغاز

□ بغداد/ أزل العويني

عد التحالف الكردستاني عمل اللجنة المشكلة مؤخرا لاختيار مسودة لقانون النفط والغاز فرصة أخيرة لإنهاء ازمة النفط بين بغداد واربيل ، فيما ترى لجنة النفط والطاقة النيابية استمرار المخاوف والشكوك حول تشريع قانون النفط والغاز، مرجحة عدم نجاح اللجنة في اختيار مسودة ترضي جميع الأطراف.

وقال المتحدث باسم التحالف الكردستاني مؤيد طيب قال ان هذه اللجنة من اهم اللجان المشكلة كون أعضائها من المختصين في مجال النفط والطاقة.

واضاف طيب في مقابلة مع المدى أمس أن هذه اللجنة مهمتها بحث المسودات المتواجدة في لجنة النفط والطاقة لاختيار واحدة تكون متفق عليها بين الحكومة الاتحادية وحكومة المركز.

وعد طيب عمل هذه اللجنة الفرصة الأخيرة لإنهاء الخلاف نهائيا، لأن كثيرا من اللجان تشكلت إلا أنها أخفقت في اختيار قانون يكون متفقا عليه من قبل الجميع.

وأكد العضو في لجنة النفط والطاقة النيابية عواد العوادي استمرار المخاوف والشكوك حول تشريع قانون النفط والغاز.

وقال لوكالة أين "اعتقد أن هنالك مخاوف وتشكيكا بشأن عدم تشريع قانون النفط والغاز، تتعلق بمصالح كتل سياسية، ومصالح للحكومة الاتحادية ولإقليم كردستان أيضا، بعدم تشريع هذا القانون".

وأضاف "برأيي أن هذا القانون هو من أهم القوانين بعد المحكمة الاتحادية، لأنه سينظم العلاقة في آلية العمل والتعاقدات بين بغداد وأربيل وباقي المحافظات في مجال الاستثمار والاستكشاف والحقوق المالية".

ويدور خلاف بين أربيل وبغداد على ٤١ عقدا نفطياً وقعتها حكومة الاقليم منذ عام ٢٠٠٧ لغاية الآن، وترى الحكومة المركزية في بغداد ان اي عقد نفطي يجب أن يتم بموافقتها.

وتم تشكيل لجنة مؤقتة، تضم في عضويتها كلا من وزير الدولة لشؤون مجلس النواب صفاء الدين الصافي ممثلا عن التحالف الوطني، والنائب عدنان الجنابي رئيس لجنة النفط والطاقة النيابية ممثلا عن القائمة العراقية، والنائب فرهاد الاتروشي ممثلا عن التحالف الكردستاني، فضلا عن وزير النفط الاتحادي عبد الكريم لعيبي، ووزير النفط والثروات الطبيعية في إقليم كردستان آشتي هورامي، وتعمل هذه اللجنة تحت إشراف هيئة رئاسة مجلس النواب للإسراع في تشريع القانون خلال المرحلة المقبلة.

وأعلن في ١٣ من أيلول الحالي عن اتفاق الحكومتين المركزية وإقليم كردستان يتضمن دفع مستحقات الشركات النفطية الأجنبية العاملة في الإقليم، مقابل أن يرفع الأخير إنتاجه من النفط إلى ٢٠٠ ألف برميل يومياً.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون